الدولة القُطْرية العربية من التنظير الفلسفي إلى البناء الواقعي
The country Arab state from theoretical philosophical to realistic construction

شهيدة لعموري [1،*]، كراش ابراهيم[2]
[2.1] جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة (الجزائر)

تاريخ الاستلام : 2020-11-05؛ تاريخ المراجعة : 2022-01-28 ؛ تاريخ القبول : 2022-03-31

ملخص :

تعرف المجتمعات العربية الراهنة ظاهرة الصراع السياسي والإيديولوجي، سواء على مستوى الفكر؛ أي في مجال التنظير الفلسفي السياسي أو في مجال الممارسة السياسية؛ أي البناء الواقعي للدولة العربية الحديثة. فواقع الأمة العربية يكشف بشكل جلي أنّ أقطارها تمر بمرحلة غير مستقرة وتعيش حالة من الفوضى والصراعات السياسية التي تصل إلى حد الاقتتال في بعض الأقطار، ويمكن القول أنّ أسباب هذه الحالة لها علاقة بشكل أو بآخر بالممارسة السياسية الناتجة عن تنظير فلسفي معين. لهذا سوف نعمل في هذه المقالة على توضيح صيرورة تكوين الدولة القطرية العربية من التنظير الفلسفي إلى البناء الواقعي.

الكلمات المفتاحية: الصراع السياسي، التنظير الفلسفي، الدولة العربية، البناء الواقعي.

Abstract :

The current Arab societies know the phenomenon of political and ideological conflicts, whether at the level of thought , that is to say in the field of philosophical political theorization, or in the field of political practice, it is that is, the realistic construction of the modern Arab state. The reality of the Arab nation clearly reveals that its countries are going through an unstable phase and are living in a state of chaos and political conflict that amounts to fighting in certain countries. For this reason, I will work in this article to clarify the process of forming the Arab country from philosophical theory to realistic construction.

Keywords; political conflicts, political theorization, Arab state, realistic construction.

ا- تمهيد :

يحتل موضوع الدولة القُطرية العربية حيزا هاما لأنه يرتبط بتسيير شؤون المجتمع بصفة مباشرة :سياسيا اقتصاديا، اجتماعيا..الخ .وما تزال مرحلة ما بعد استقلال الدول العربية تطرح جملة من الإشكاليات الفلسفية حول موضوع الدولة القطرية العربية؛ يتعلق الأمر بمشروعية نشأة الدولة القطرية من جهة، وشرعية أجهزتها ومؤسساتها من جهة أخرى، ومشاركة النخب وطبيعة الأجهزة وأهمية المؤسسات التي تتولد منها. لذا تشهد الدولة القطرية العربية ضعفا في التلاقي ضمن ثقافة الدولة بسبب عدم نضج فكرة الدولة مثلما هو الحال في المجتمعات الغربية، وبسبب السياسات المنتهجة فضلا عن الخلل البنيوي في تصور الأصول الفلسفية للدولة والممارسة السياسة.

لهذا فإنّ موضوع الدولة من المسائل شديدة الحساسية في كل مجتمع؛ نظرا لما يحمله من ظواهر وأبعاد تنسجم مع هذا المجتمع أو تتناقض معه، وهو ما يفسر إلى حد ما طبيعة الدولة وعلاقاتها بالسلطة السياسية. على هذا الأساس تقوم مكانة الدولة وتتعدد صورتها إيجابا أو سلبا في ظل تحولات النظام الدولي تحت وطأة العولمة وتداعياتها عالميا. ومن هنا يمكننا طرح الأسئلة الآتية: ما طبيعة الدولة القطرية العربية؟ ما هي الأصول الفلسفية للدولة القطرية بصفة عامة والعربية بصفة خاصة؟ وهل استطاعت الدولة القطرية العربية القيام بعملية البناء المؤسساتي؟

I.1- أولا: الأصول الفلسفية للدولة القُطرية:

لقد شهدت الفلسفة السياسية ومنذ قرون جدلاً واسعاً حول قضايا الدولة، ومفهومها ونشوئها تاريخياً باعتبارها مؤسسة كبرى جامعة لمعظم أو لكل المؤسسات الاجتماعية، وراعية لمصالح الأفراد الذين تنازلوا بمحض إرادتهم عن كل أو بعض من حقوقهم الطبيعية مقابل حمايتهم وحماية أمنهم المجتمعي بكل صوره ومظاهره، ويحفظ لنا التاريخ الاجتماعي الكثير من الآراء والأفكار السياسية والفلسفية حول نشأة الدولة وشكلها السياسي ووضعها القانوني وطبيعة أهدافها ووسائلها وأساليبها، وهل إنّ الدولة بحقيقة ظهورها ونشأتها راعية لمصالح المجتمع بالكامل، أم أنها تمثل مصالح الطبقة الاجتماعية التي أنتجتها؟ وقد أدى ذلك إلى ظهور أفكار وتصورات ومفاهيم متباينة حول مفهوم الدولة ووظيفتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ومن أهداف استعراض هذه المقدمة هو تعريف مفهوم الدولة بأنها المؤسسة السياسية والاجتماعية المنبثقة من المجتمع والتي تملك وحدها الحق في ممارسة القوة وباسم القانون بذريعة حماية الأمن ، كما أنّ الدولة في حقيقتها ما هي إلا مجموعة مترابطة ومتكاملة من الأفراد فالفرد بطبيعته غير كامل ويحتاج لغيره، ولا يكتسب الفرد هويته إلا بوجوده في دولة ما في إطار اجتماعي. فالدولة تتجاوز الأفراد الذين يشكلونها وهي تجمعهم معا في كيان معنوي واحد؛ فرغم أنّ الفرد هو أصل المجتمع والدولة، إلاّ أنه يذوب في الدولة بمجرد تأسيسها.

وهذا ما جعل أفلاطون (427ق م- 347ق م) يرى أنّ أساس الاجتماع هو حاجة البشر بعضهم لبعض عن طريق التعاون وتبادل المصالح فيما بينهم، وهذا ما يجعل الإنسان مدني بالطبع، ولا يمكن أن يعيش وحده لأنه غير قادر على كفاية نفسه بنفسه من كل الحاجيات (غذاء، ملبس، مسكن...الخ) فلا يمكن أن يكون مزارعا، بناءا وحاكما في نفس الوقت. ما يستلزم بالضرورة وجود الآخرين لتلبية كل تلك الحاجيات، لهذا " فالمرء يستعين بشخص من أجل غرض من أغراضه، وبغيره من أجل تحقيق غرض آخر وهكذا، وعندما يجتمع أولئك الشركاء الذين يساعد بعضهم بعضا في إقليم واحد نسمي مجموع السكان دولة "[1] وذلك طبقا للاختلاف في القدرات الفردية، وطبقا لتقسيم العمل الناتج عن اختلاف وتفاوت القدرات الفردية، ما من شأنه أن يؤدي بمجموع الأفراد إلى تأسيس ما يسمى بالمدينة "الدولة" التي هي اجتماع طبيعي ناتج عن تعدّد حاجات الإنسان. ومن خلال العمل على تحقيق حاجيات الأفراد تصبح الدولة صاحبة الحق في تدبير وتسيير شؤون المجتمع؛ أي صاحبة السيادة في حياة الناس وشؤونهم. وخلاصة رأي أفلاطون عبر عنه في قوله:" في اعتقادي أنّ الدولة تنشأ عن عجز الفرد عن الاكتفاء بذاته، وحاجته إلى أشياء لا حصر لها "[2].

على خطى أستاذه أفلاطون يستهل أرسطو Aristotle (384 ق م- 322ق م) فلسفته السياسة بالتنظير للدولة، ويتفق مع أستاذه في الفكرة التي تؤكد أنّ الفرد لا يمكن أن يعيش وحده بمعزل عن بني جنسه، فالإنسان كائن اجتماعي بطبعه لذلك لابد من توافر شروط وظروف تضمن له التعايش المشترك مع بني جنسه انطلاقا من الدولة بوصفها كيانا يضم كل الأفراد. تناغم موقف أرسطو مع موقف أفلاطون في هذه الفكرة لا يعني عدم التمايز بينهما، بل يشكل الفكر السياسي الأرسطي نموذجا خاصا، يتعلق الأمر بطبيعة الدولة ودورها في تحقيق الكمال الإنساني، إذ يؤكد أرسطو على دور الدولة في تشكيل الوجود الإنساني، فهي الهيئة التي ينتمي إليها أفراد الشعب وفيها وبها تتكون بينهم علاقات روحية وعادات وتقاليد في ظل القوانين التي يخضع لها الجميع، فالإنسان وحده يدرك الخير والشر والعدل والظلم وكل الأحاسيس التي باجتماعها تؤلف العائلة والدولة.[3] ومن هذا الإدراك الواعي للإنسان تتولد المشاعر الأخلاقية المشتركة التي تميّز الإنسان عن غيره من الكائنات، لذلك يرى أرسطو أنّ الدولة اجتماع سياسي يسبق منطقيا وواقعيا كلّ المجتمعات الأخرى كالأسرة والقرية، فيها تتحقق كينونة الإنسان وكماله، ومن ثم فإنّ وجود الإنسان مرتبط كليا بوجود الدولة ومرتبط أيضا بتحقيق الاجتماع السياسي الذي يصبو إلى تحقيق السعادة والفضيلة على حد قول أرسطو: "الجماعة السياسية موضوعها ليس العيشة المادية لأفرادها فحسب بل سعادتهم

وفضيلتهم..."[4] والحق أنّ الدولة لم تنشأ نتيجة الاتفاق مثلما يرى السفسطائيون وإنما هي من الأمور الطبيعية التي يصبح فيها الإنسان مدني بطبعه ومن يكون على غير هذه الحالة فإما بهيمة أو إلها، والإنسان متميز عن الأول ومتميز عن الثاني.

ويرى أرسطو أنّ النواة الأولى لنشأة الدولة من حيث الزمن هي الأسرة وليس الفرد، فوظيفة الأسرة هي تلبية حاجات أفرادها وإذا تجاوزت تلك الوظيفة ارتبطت بأسر أخرى، وبارتباط الأسر واجتماعها تتشكل القرية، وبارتباط القرى واجتماعها تتشكل الدولة، وهي الارتباط الاجتماعي الوحيد القادر على كفاية نفسه وتلبية جميع حاجيات المجتمعات الموجودة في نطاقه، وفي هذا يقول أرسطو:" إنّ اجتماع عدة قرى يؤلف دولة تامة يمكن أن يقال عليها أنها بلغت حد كفاية نفسها على الإطلاق بعد أن تولدت من حاجات الحياة واستمدت بقائها من قدرتها على قضاء تلك الحاجات كلها "[5].

كما يُنظَّر للدولة في الفكر السياسي الحديث بوصفها صيرورة تاريخية وسوسيولوجية تنشئها المجتمعات للحفاظ على بقائها واستمرارية وجودها، وهذا ما يؤكد عليه مفهوم الدولة عند هيغل Friedrich Hegel (1770م- 1831) والذي ينطلق أساسا من مفهوم الدولة القومية التي تتجاوز في قيمتها كل تجمع إنساني آخر؛ فالغاية الأساسية من الدولة هي إبراز منجزات الأمة، لأنّ روح الأمة هي وحدها الخالق لمظهر الحضارة سواء في شكلها القانوني أو الأخلاقي أو السياسي، وما تعاقب الحضارات القومية إلا تجسيد لروح الأمم، وبهذا المعنى تصبح وظيفة الدولة هي التوجيه الأخلاقي والفكري للمجتمع، فلا تقوم الدولة على التضحّية، وليست في خدمة الفرد، لأنه لا يمكن تصور أخلاق فوق الدولة أو مجتمع فوق الدولة، في الوقت عينه. وإن كانت الدولة غير مبنّية على المصلحة فإنها لا تقف في وجه هذه المصلحة لكنها لا تتعداها بالنظر إلى احتضانها منظمات مكلفة بالسهر عليها وبذلك تتجاوز الدولة وظيفة تطبيق القوانين وتوفير الأمن والغذاء لأفرادها، لأنّ الدولة غاية في حدّ ذاتها وليست وسيلة لغايات أخرى، حيث يقول هيغل:" إنّ الدولة بصفة عامة ليست تعاقدا بين الأفراد، وماهيتها الجوهرية ليست قاصرة على حماية الأفراد وضمان ممتلكاتهم، بل هي بالأحرى الحقيقة الواقعية العليا."[6] فالدولة في هذا المعنى هي الكل العام الذي يتجاوز في حدوده وهويته الأفراد، هذا الكل لم ينشأ نتيجة التعاقد مثلما تذهب إليه الكثير من النظريات. وبهذا فهي قوة مطلقة وإرادة جوهرية متجلية لذاتها وتعي ذاتها بذاتها فهي الجوهر الاجتماعي الذي وصل إلى درجة الوعي بذاته الذي يتمثل في التطور الذي يجمع بين الأسرة والمجتمع المدني اللذين تنصهر فيهما إرادة الفرد أي أنها الشكل النهائي والكامل للمجتمع الإنساني.

على عكس هيغل يؤكد كارل ماركسKarl Marx (1818 م-1883م) بوضوح على فكرة أساسية ينطلق منها في مقاربته لمسألة نشأة الدولة، مفادها أنّ الدولة هي نتاج ومظهر للتناقضات الطبقية. فالدولة تنشأ عندما يستعص التوفيق بين التناقضات الطبقية، وبالعكس يؤكد وجود الدولة أنّ التناقضات الطبقية لا يمكن التوفيق بينها أو تجاوزها. فالدولة بالنسبة لماركس هي مؤسسة طبقية بامتياز، وهي وسيلة في يد البورجوازية لفرض سيطرتها ولحكام قبضتها على البروليتارية واستغلاله.[7] ذلك أنّ ماركس اعتبر الدولة في جوهرها أداة قمع وقهر، كائنا ما كانت الطبقة المسيطرة. فهي قد أنشئت لهذا الغرض في المقام الأول وحتى الدولة الاشتراكية تنشأ لهذه الغاية لقهر البرجوازية وقمعها. حيث يقول فريدريك انجلز Friedrich Engels(1820م-1895م):"طالما أنّ البروليتاريا تستعمل الدولة فإنها لا تستعملها لصالح الحرية، ولكن لكبح خصومها، وفي اللحظة التي يصبح فيها من الممكن التكلم عن الحرية تكون الدولة بوصفها دولة قد توقفت عن الوجود "[8].

وعليه فإنّ ماركس وانجلز كليهما يرى أنّ تشكيل الدولة عن طريق الصراع الطبقي يجعل الأغلبية تخضع للأقلية بواسطة القهر والإجبار. لكن هذا النمط لم يعد مقبولا خاصة مع انتشار الديمقراطية؛ أو ما يعرف بدمقرطة العالم، إذ اعتبر فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama(1952-) في كتابه بناء الدولة أنّ عملية بناء الدولة من أهم قضايا المجتمع العالمي في الوقت الحاضر والتي عرّفها بأنها "تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي وهو بذلك نقيض تحجيمها" وذلك يشمل "مدى الدولة وأُفق مجالاتها وأنشطتها ووظائفها"[9] ومن ثمة فإنّ قوة الدولة التي أشار

إليها فوكوياما هي "القدرة المؤسساتية" والتي تعني قدرة الدولة على تخطيط وتنفيذ سياساتها وفرض القوانين بإنصاف وشفافية. وأشار إلى وظائف الدولة، وقسمها إلى ثلاثة مستويات: المستوى الأول والأهم يتعلق بالحفاظ على الأمن والنظام داخلياً ؛ ويتعلق المحور الثاني بالدفاع عن المواطنين ضد أي غزو أو تدخل خارجي؛ ثم ما أسماه بالوظائف الدنيا، تلك المتعلقة بتوفير الخدمات والمنافع والصحة العامة، ومكافحة الفقر وغيرها. على هذا النحو تأسست الدولة الحديثة -بوصفها أهّم ظاهرة تاريخية اجتماعية عرفها الإنسان- على عقد مواطنة "اجتماعي سياسي" يقوم، من جملة ما يقوم عليه، على فكرة جوهرية تأسيسية مفادها أنه حتى تسير الدولة بصورة طبيعية منتجة وفّعالة لتحقيق مقاصد الفرد الكبرى في الحرية والعدالة والمشاركة وتحقيق الاستقرار والأمن والنظام القانوني العام.

يبدو أنّ العودة اليوم إلى هيغل، ماركس وفوكوياما، في موضوع الدولة ضرورية وواجبة علينا من أجل فهم واستجلاء حقيقة الدولة القطرية (مع أنّ الدولة القطرية هي الظاهرة الأبرز على الصعيد العالمي، إلاّ أنه يلاحظ بوضوح تأخر المجتمعات العربية عن الكثير من الشعوب التي تعيش تجربة الدولة القطرية)، إذ ليس في الثقافة العربية ما يفيد في هذا الموضوع سوى السياسة السلطانية والآداب السلطانية، فالدولة السلطانية في الفكر السياسي الإسلامي نظّر لها "عبد الرحمان ابن خلدون"(1332 م-1406م) من جهتين هما: العصبية القبلية والعقيدة الدينية؛ إذ يرىابن خلدون أنَّ الدولة لا تقوم إلاّ على أساسيْن أولهما: الشوكة والعصبية المعبر عنهما بالجند، وثانيهما: المال الذي هو قوام أولئك الجند، فنظرية القوة والغلبة الخلدونية تؤكد على أنّ الدولة نشأت نتيجة للعنف والقوة، وأنها أداة تستخدم داخل المجتمع للردع، وخارج المجتمع لفرض هيبة الدولة وحماية حدودها.[10] وقد سبق "أبو الحسن الماوردي"(974م-1058م) ابن خلدون في موضوع السياسة السلطانية من خلال التشريع الديني "لإمارة الاستيلاء" اضطرارا التي تنوب عن الخلافة أو تقوم مقامها حيث يوضح فكرته بقوله: " أنّ يستولي الأمير بالقوة على بلاد فيقلده الخليفة إمارتها ويفّوض إليه تدبيرها وسياستها فيكون الأمير باستيلائه مستبدا بالسياسة والتدبير والخليفة بإذنه منفذا لأحكام الدين." [11] وقد سعى الماوردي إلى إعطاء إمارة الاستيلاء تبريرا شرعيا وإلى منحها الصفة القانونية قصد حسم الجدل حول شرعيتها اعتمادا على حجج من بينها بقاء واستمرارية الخلافة. من هنا يظهر بوضوح ارتباط التفكير السياسي الإسلامي بميدانين هما: الحرب والمال، ويؤدي معنيين: الغلبة والتناوب؛ الغلبة في الحرب تؤدي إلى الاستيلاء على المال والاستقلال به، ولكن الحرب سجال، ولا دوام لسلطة جماعة واحدة، فكل جماعة لابد أن تضعف وأن تخلفها جماعة أخرى. ومن هنا فإنّ تحليلات ابن خلدون المتشعبة ما هي إلا تعيينات لفكرة القهر والاستئثار من جهة، وفكرة التداول من جهة أخرى،. وليس لدينا من ثم سوى أدلوجة عن الدولة،[12] وأدلوجة الدولة تسبق نظرية الدولة. ولكننا لا نزال في أدلوجة الدولة، ولدينا تصورات مشوشة عن الدولة القطرية، لأنّ فكرة القطرية كانت ولا تزال ملازمة لفكرة الدولة الحديثة، وفكرة الشعب بل إنّ تبلور مفهوم الشعب، مفهوماً سياسياً ، المفرد منه هو المواطن، يحيل على المواطنين الأحرار والمتساوين في الحقوق والواجبات أمام القانون خاصة في ممارسة الديمقراطية، انطلاقاً من حق الاقتراع العام، وهذا يؤكد عدم وجود تنظير فلسفي سياسي عربي لموضوع الدولة القطرية، وربما ومن الأهمية بمكان أن نطرح الأسئلة التالية: متى كانت البداية الفعلية للدولة القطرية ؟ أو بعبارة أخرى متى وكيف بدأ التجسيد الفعلي لفلسفة الدولة القطرية على أرض الواقع؟ وكيف انتقل نموذج الدولة القطرية للمجتمعات العربية؟ وما مدى نجاح مشروع الدولة القطرية العربية؟

2.I- التأسيس العملي للدولة القطرية العربية:

تأسست الدولةُ القطريةُ في أوروبا بعدَ معاهدة سلام ويستفاليا ومن هذه المعاهدة أقرّ علماء التأريخ السياسي أنّ مقومات الدولة القطرية هي أرض ذات حدود وشعب وسيادة. ورغم أنه لم يتبنى مصطلح (نظامٍ عالمي) فإنّ سلام ويستفاليا العام 1648 يكاد يؤرخ لأول نظامٍ دولي كرّس قضية الحدود وسيادة الدول، ووفق رؤية هنري كيسنجر فالصلح ذاته هو من عرّف الدولة على أنها وحدة الثقافة واللغة. غني عن القول أنّ البشرية مرّت بالعديد من التجارب لعشرات القرون من العصر

الحجري إلى الإقطاع إلى الممالك إلى الإمبراطوريات حتى بلغت الدولة القطرية. التي أسّس نظامها معاهدة ويستفاليا كنموذج للحكم على مبادئ مفهوم الدولة القطرية السيدة وعلى مبادئ السيادة بصفة عامة، وقد منح إطارا تشريعيا للقائمين على سنّ القوانين المنظمة للحالة العامة للدولة والمجتمع، ووفقا لهذه المعاهدة أصبح العالم مقسما إلى أجزاء إقليمية يخضع كلّ منها إلى حكومة مستقلة وهي جهاز مركزي يمثل السلطة الشعبية المنظمة بشكل رسمي التي تتمتع باحتكار قانوني للقوة (حصرية السلاح والقوة في يد الدولة) لمنع العنف المسلح في الإقليم الجغرافي الخاضع لسلطة الحكومة. ما يجعل الدولة سيدة تمارس سلطة شاملة غير محدودة وحصرية أراضيها[13]. فمن المؤكد أنّ معاهدة ويستفاليا تعتبر البذرة الأولى لنشأة الدولة القطرية على أرض الواقع أي أنّ الدولة انتقلت من التنظير الفلسفي إلى الوجود العيني في الواقع وأقرت سيادتها على أراضيها، إذ بعدَ حروبٍ طالتْ في أوروبا اتفقَ الأوربيون على أن يـُنهوا هذه المرحلةَ من الحروبِ ليـُكَوِّنوا ما أسموه الدولةَ القطريةَ .

أما الدولةُ القطريةُ في البلادِ العربية فقد نشأت وريثةً للاستعمار، أي نشأت نتيجةَ حقبةٍ استعماريةٍ باعتبارِها فكرة تجزيئية ،إذ أنشأ المستعمرُ الدول العربية عن طريق اتفاقيةِ سايكس بيكو ،تحتَ اسمِ الاستقلال عن الدولةِ العثمانية، وقد أحلّ.تْ الدولةُ القطريةُ مصطلحاتٍ جديدة محلَّ المصطلحاتِ المتوارثة من السياق السوسيوثقافي الديني ،فحلَّ مصطلحُ الشعبِ الذي يعبرُ عن المجموعةِ البشريةِ المتواجدةِ ضمنَ حدود الدولة القطرية محلَّ مصطلحِ الرعية في الدول الكلاسيكية، ومحلّ مصطلح الأمةِ المعبر عن المجموعةِ البشريةِ التي تكونت على أساسِ المبدأ. وحلّ مصطلح الوطنيةِ كرابطٍ محلَّ رابطةِ العقيدةِ الدينية، وحلَّ مصطلح الـ مصلحةِ الوطنيةِ محلَّ مصلحةِ الأمةِ والمبدأ، وحلَّ مصطلحُ الجنسيةِ محلَّ مصطلحِ التابعيةِ. وهكذا حتى بات الولاءُ للوطن فوق أي ولاءٍ آخر، وصارت الأنظمة والتشريعات في الدولة القطرية مكونة بناءً على فكرِ سيادة الشعب بإرادة أهلِ القطر من الناحيةِ النظرية التشريعية، ولا دخل عمليا للمبدأ المكّون للأمة في صياغة تشريعِها. فالدولة القطرية، تجمعٌ إقليميٌّ أي مرتبطٌ بإقليم جغرافيّ ذي حدود معينة تمارس عليه الدولة اختصاصاتِها، كما أنّ هذا التجمع الإقليميّ يـُعامل كوَحدة مستقلة في السياسةِ الدولية.

والحق أنّ الدولة القطرية العربية تجربة حديثة العهد، وهي قابلة للتطور والتغير نحو الأفضل، ومن الإجحاف مقارنة الدولة القطرية العربية بنظيرتها الغربية، فقد تمكّنت هذه الأخيرة من أن تؤسس منظومات وتبني مؤسسات الدولة اعتمادا على إرادة الشعب الذي هو مصدر السلطة حسب العقيدة الديمقراطية المطبقة في الحياة السياسية بحكم حق الاقتراع المكفول قانونيا، وإنشاء مؤسسات الدولة الديمقراطية (البرلمان، القضاء...الخ) على قاعدة الفصل بين السلطات وخضوع كلّ المؤسسات للدستور الذي يضمن ويحمي الحريات والحقوق والواجبات، وهذا ما جعل الممارسة السياسية شفافة في الغرب فأصبحت نموذجا تحاول الدول الأخرى الاقتداء به.

لكن عدم وجود مجال للمقارنة بين الدولة القطرية الغربية والدولة القطرية العربية لا يعفي هذه الأخيرة من مسؤولياتها في بناء الدولة وتجسيدها على أرض الواقع، ومصطلح البناء في هذا السياق يتضمن دلالتين وجوديتين الأولى: كلاسيكية والثانية معاصرة؛ في الدلالة الكلاسيكية استعمل مصطلح البناء في مراحل مختلفة من تاريخ الممارسة السياسية، وبالتحديد عقب الحرب العالمية الثانية حين استقلت الدول المستعمَرة اثر موجة التحرر التي عرفتها الدول العربية بصفة خاصة، وإلى غاية انتهاء الحرب الباردة، ففي هذه المرحلة كانت دلالة مصطلح البناء تفيد تأسيس مؤسسات مستقرة بغية تحقيق التنمية المستدامة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا. وإنشاء الهياكل السياسية التي تسهر على تحقيق هذه التنمية، وتصوغ الدستور، وتحقق الأمن، وتجسد قيم المواطنة ودولة القانون. أما دلالة مصطلح بناء الدولة في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فهو يفيد معنى آخر مختلف؛ يتعلق الأمر ببناء الدول الفاشلة التي أصبحت تشكل خطرا على الأمن العالمي، الشيء الذي استوجب تدخل الأمم المتحدة والدول الديمقراطية الكبرى من أجل تقديم المساعدة للدول الفاشلة لإعادة بناء ذاتها من جديد، والمقصود

بالدول الفاشلة في هذا السياق هي تلك الدول الاشتراكية التي كانت تدور في فلك الاتحاد السوفيتي سابقا، وبعض دول العالم الثالث التي عرفت اضطرابات سياسية وحروب أهلية.

في ظل هذا التباين لدلالتي مصطلح بناء الدولة يجب التركيز على مضمون الدلالة الأولى لأنها تتعلق بالدولة القطرية العربية الناتجة عن التقسيم الاستعماري، لكن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق هو: ما المقصود بمفهوم بناء الدولة ؟

في الموسوعة السياسية مصطلح البناء يقابل مصطلح الانهيار والذي يقصد به الشعور السياسي بفقد النظام لأهم عوامل شرعيته وإقباله على السقوط.[14] أما المنظور التاريخي الإمبريقي لعملية بناء الدولة يرى أَن هذه العملية هي نتاجٌ للجهود التاريخية للتصدي لمجموعة من المشاكل المصيرية من بينها: الدفاع عن بقاء واستمرارية الدولة ومواجهة أي عدوان خارجي، والحفاظ على النظام الداخلي، وتوفير الأمن الغذائي.[15]كما يعرفه فوكوياما في قوله:" تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي ما يعني أنّ بناء الدولة هو النقيض لتحجيم الدولة وتقليص قدراتها."[16]ويتضمن هذا المفهوم دلالة إجرائية تتمثل في بناء مؤسسات الدولة وأجهزتها في الواقع اعتمادا على الأطر الدستورية الشرعية، قصد تحقيق الاستقرار السياسي، الذي يقلص الهوة بين السلطة السياسية والمواطن، إذ يتطلب بناء الدولة توفر بيئة اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية ومؤسساتية تضمن إمكانية الاستمرار والنمو بطريقة متصاعدة بعيدة عن الانقطاع والتراجع وهذا من خلال تأسيس عقد اجتماعي جديد بين الدولة ومواطنيها يجعل من المواطنة بمعناها السياسي والقانوني محور الرابطة المعنوية بين الحاكم والمحكوم، ويستند على مبادئ وأسس احترام حقوق الإنسان وإقرار التعددية السياسية والفكرية وتمكين مختلف القوى والتكوينات الاجتماعية من التعبير عن مصالحها وإيصال مطالبها من خلال قنوات مؤسسية شرعية.

ويعّرف تشارلز تيليCharles Tilly (1929م-2008م) بناء الدولة على أنه:" عملية إقامة منظمات مركزية مستقلة ومتمايزة، لها سلطة السيطرة على أقاليمها، وتمتلك سلطة الهيمنة على التنظيمات شبه المستقلة."[17] يتعلق الأمر ببناء شرعية مؤسسات الدولة القادرة على ضمان الواجبات الخدماتية للمواطن مثل: الأمن، العدالة، الصحة والتعليم وذلك لتعزيز قدرات ومؤسسات وشرعية الدولة من خلال توطيد علاقات الدولة بالمجتمع في إطار نظام الحكم الراشد.

نستنتج من مختلف مفاهيم بناء الدولة، أنّ عملية البناء هي إجراء متواصل وليست مرحلة آنية. وهذا ما يجعل منها ديناميكية ؛ أي أنّها لا تعرف حد معين تنتهي عنده، فهي تتطلب وجود استمرارية وحركية متواصلة من طرف الهياكل والأجهزة السياسية، بهدف تطوير وتحسين النظام السياسي لملائمة ذاته وأبنيته مع الظروف والتغيرات الجديدة. ما يعني نسبية عملية بناء الدولة كونها تكتسب مضامين مختلفة باختلاف البيئات الثقافية والحضارية، ونسق القيم السائدة، فبناء الدولة عملية لا تتم في فراغ وإنما في إطار تاريخي وحضاري وثقافي. وعليه يتضح وجود أبعاداً ترمي عملية بناء الدولة إلى تحقيقها وفقا للتباين في السياقات البيئية. وبناءًا على ذلك، يمكن القول أنّ عملية البناء كمفهوم ارتبطت بنوع الدولة التي نسعى إلى إيجادها. لأنّ الاختلاف في نوعية الدول هو الذي فرض مفاهيم متعددة ومختلفة حول الظاهرة، وهذا ما يؤكد على دينامية مفهوم بناء الدولة على المستوى النظري والعملي. وإذا كان الأمر كذلك فما هي أهم المحاور والأسس التي يجب أن تركز عليها الدولة القطرية العربية في عملية بناء الدولة ؟ حول موضوع هذا السؤال يمكن القول أنّ بناء الدولة يجب أن يركز على ثلاثة أسس: أولا المؤسسة الدستورية، ثانيا:القطاع العام، ثالثا: المجتمع المدني.

أولا: المؤسسة الدستورية: إنّ عملية بناء الدولة تستلزم وبالضرورة عملية انجاز دستور؛ فالمشاكل الناتجة عن الاضطهاد، الظلم وعدم المساواة هي من بين الأشياء التي تتطلب إجراءات دستورية، فضلا عن ذلك فإنّ عملية بناء الدولة تستلزم عمليات دستورية معقدة، تتداخل فيها النظم القانونية والترتيبات السياسية التي تشكل جزءا من التحولات الديمقراطية. لهذا يجب على الدولة القطرية العربية أن تجعل من الدستور مرجعية لمختلف التفاعلات السياسية والاجتماعية والثقافية، ما من شأنه أن يجعل الدولة العربية دولة مؤسسات، بشرط ألاّ يوجد تعارض بين الدستور من جهة والقانون من جهة أخرى، لأنّ

معظم دساتير الدول العربية تتضمن مبادئ عامة ممتازةخاصة إذا تعلق الأمر بحقوق الإنسان، إلاّ أنّ القوانين المنظمة لممارسة وتطبيق تلك المبادئ لم تفعَّل على أرض الواقع، بالإضافة إلى ذلك فهذه القوانين تتضمن بعض القيود والضوابط التي تجعل من المبادئ حبرا على ورق. إذ يجب أن تعمل الدولة القطرية على تطوير عملية صياغة القوانين والتشريعات وإعدادها وإلغاء القوانين والتشريعات القانونية الاستثنائية المقيدة للحريات.

ثانيا: القطاع العام: وهو المجال الذي يضمُّ الدوائر والمُؤسَّسات الحكوميّة وكافّة الشركات التي تُسيطُر عليها أجهزة الحكومة وتَملكُها، وليس للقطاع الخاصّ علاقة في إدارتها، ومن المعتاد أن يرتبطَ القطاع الحكوميّ بالتخطيط المركزيّ، إلاّ أنّ وجوده لا يتوقّف عليه، كما يمثل القطاع العام أجهزة الإدارة العامة بوصفها فاعل أساسي في تجسيد السياسات العامة وتنفيذها؛ يتعلق الأمر بدور الإدارة العامة من منطلق عامل التكامل البنيوي الوظيفي بين الدولة والحكومة، على اعتبار أنّ الإدارة العامة هي مجموعة المؤسسات والأجهزة الإدارية الحكومية المسؤولة عن تنفيذ السياسة العامة بوصفها القواعد التنظيمية المعبرة عن فلسفة الدولة المرسومة من طرف الفاعلين السياسيين[18].

ثالثا: المجتمع المدني: وهو " مجموعة التنظيمات التطوعية التي تملأ المجال بين الأسرة والدولة والتي تعمل على تحقيق المصالح المادية والمعنوية لأفرادها، وذلك في إطار الالتزام بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والقبول بالتعددية والإدارة السلمية للخلافات والنزاعات."[19] ويعتبر المجتمع المدني أحد أهم الفواعل غير الرسمية في عملية بناء الدولة القطرية العربية، إذ أنّ عملية تأسيس المجتمع المدني تتضمن عملية بناء الدولة القطرية لأنه يساهم في التنظيم المؤسسي، ويساعدُ على تعريف الأشخاص بحقوقهم وحرِّياتهم والدفاع عنها، كما تصنعُ منظمات المجتمع المدني شبكة خاصّة بالعلاقات ما بين الحكومة والأفراد بشكل مُتناسِق،مُنظمَّ وكامل. لذلك حاولت الإصلاحات السياسية في بعض الأقطار العربية تكريس الديمقراطية التشاركية من خلال إعطاء دور أكبر لمنظمات المجتمع المدني ؛ فعلى مدى القرن الماضي مرّت هذه الدول العربية بثلاث مراحل رئيسة هي: «الدول الاستعمارية» التي نشأت في أعقاب الحرب العالمية الأولى، ودول ما بعد الاستقلال التي أخذت على عاتقها المهام السيادية بعد الحرب العالمية الثانية، والدول الاستبدادية التي ظهرت في سياق الانقلابات العسكرية في ستينيات القرن الماضي وسبعينياته، والتي عاشت مرحلة من الاستقرار منذ العام 1970 حتى الربيع العربي 2010-2011. وقد اختلفت أساليب الحكم السياسي من مرحلة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى، ومعها الأطر الدستورية والمؤسّسات الحاكمة والتدابير الإدارية المرتبطة بها، لذلك شهدت الدولة القطرية العربية مجموعة من التحولات في فترة الاستقلال سواء تعلق الأمر بالجانب الهيكلي لمؤسساتها كالإدارة والجيش والأمن، أو فيما يخص الجانب الاجتماعي الخدماتي كالصحة والعمل والسكن والتعليم. إذ تتوقف عملية بناء الدولة على التكامل الوظيفي بين هذه القطاعات من خلال القيام بدورها في الفضاء العمومي بانتهاجها سياسيات تصب في خدمة الصالح العام.

غير أنّ التحديات المستعصية التي واجهت الدولة القطرية العربية وهي في مرحلة البناء والتشكّل تتمثل في مجموعة من العوائق حالت دون اكتمال عملية البناء المنشودة، يتعلق الأمر بالجوانب التركيبية والسياسية والقومية فضلا عن التوزيع العادل للثروة؛ فتوجد مشكلة بناء الدولة وهي بالأساس مشكلة تركيبه ترتبط بالتكامل وزيادة الاندماج، وتوجد مشكلة الانتماء القومي للدولة وتتعلق بالهوية الوطنية والجانب الثقافي وتوجد مشكلة المشاركة في الممارسة السياسية، وتتعلق بمساهمة المواطن الدائمة في صنع القرار السياسي وتقرير مصيره ومن ثم تقرير مصير الدولة فضلا عن وجود مشكلة التوزيع العادل للثروة وتتعلق بالتوزيع العادل للقيمة بين مختلف فئات المجتمع.[20]

فضلا عن كلّ هذه المشاكل توجد مظاهر سلبية في تجربة الدولة القطرية العربية فهي: " لا تجسد في سلطتها أو ممارستها الحالية المصالح المشروعة للمكونات الأساسية للمجتمع، ما جعل الهوة تتسع بين المجتمع المدني من جهة والدولة من جهة أخرى"[21]. كلّ هذه المشاكل والمظاهر السلبية أدّت إلى ضعف هيكلية الدولة العربية، وفتحت المجال لصراعات متعددة ومختلفة سواء داخلية أو بينية، وبمرور الزمن أصبحت هذه الدولة غائبة عن الحياة الاجتماعية، أو في صراع ضد المجتمع بدلا من الانخراط معه في علاقة تكاملية وفقا لما تقتضيه العملية السياسية، وما تتطلبه المصلحة العامة. والحق أنّ السلطة في الدولة العربية لم تدفع باتجاه خلق استقلالية بين الحاكم والمحكوم؛ على اعتبار أنّ الدولة جهاز يقوم على تأطير العمل السياسي في الأوساط الاجتماعية، بهدف تشكيل صيغ الحكم الضامنة لنضج الوعي السياسي للمجتمع.

فبناء المؤسسات يبدأ من العمل الفكري والنظري الذي يجب على الحاكم الاهتمام به قصد التمييز بين السلطة والدولة، لأنّ الحاكم في الدولة العربية بقي حبيس التصور الشائع المألوف الذي لا يفرق بين الدولة والسلطة ويجعل منهما شيئا واحدا، فالحاكم كثيرا ما يساوي بينهما ويجعل من الدولة حكرا على العائلة أو النخبة الحاكمة على أسس قبلية أو طائفية، وهذا ما جعل المفكر التونسي "هشام جعيط"(1935-) يصف الدولة القطرية العربية باللاعقلانية المرتبطة بالعنف لأنها مبنية على أسس عشائرية وعصبية قبلية أو جهوية قلصت من فعاليتها.[22] وهذا ما منح الشرعية لاستعمال العنف والقمع من أجل فرض السيطرة وضمان الولاء. وهذا بدوره جعل تجربة البناء في الدولة القطرية العربية فريدة من نوعها في العالم حيث أضحت الدولة في المجتمعات العربية جزءا من السلطة وليس العكس فالسلطة هي حاضنة الدولة، ولذلك فإنّ التفكير في تغيير السلطة يتضمن خطر انهيار الدولة بشكل كلي، ولعلّ الشعور الاجتماعي المشترك بهذا الخطر هو الذي أطال عمر الكثير من الأنظمة الحالية في الدول العربية، وجسد مقولة "ليس في الإمكان أبدع مما كان" التي سيطرت على الفكر السياسي الأوروبي في القرون الوسطى.

إلاّ أنّ الجدير بالذكر أنّ هذه المشكلات تختلف من قطر عربي إلى آخر نتيجة الظروف السياسية والتاريخية المختلفة على الأقل جزئيا بمعنى أنّ هذه المشاكل منها ما هو موضوعي ومنها ما هو ذاتي، إذ تختلف الظروف الخاصة اختلافاً كبيرا من دولة عربية إلى أخرى، بيد أنّ الأزمة في كلّ منها ناشئة عن عجز مماثل عن الحفاظ على العلاقة القائمة بين بنية السلطة ووسائل بناء الدولة، أو عن استعادة العلاقة إن فُقِدت بين الدولة والمجتمع. ونتيجة لذلك، تّم إلى حدّ كبير نقض التفاهمات السابقة حول الهدف من الدولة وطبيعة المواطنة التي كانت تشكّل أساس المواثيق الاجتماعية وتعزّز الاستقرار السياسي، والتي تتجسّد في بعض الاستحقاقات والالتزامات، سواء كانت رسمية أو ضمنية. فكان الغموض الشديد هو ميزة الأطر الدستورية أو المرجعيات الأخرى التي تنظّم السياسة الوطنية والحياة اليومية، سواء كانت رسمية أو غير رسمية، في عدد من الدول العربية هو الذي يقود هذا الاتجاه ويعكسه. فعلى سبيل المثال، لم يؤد وضع دستور ديمقراطي جديد بعد العام 2003 في العراق إلى تقّبل قواعد للممارسة السياسية المشتركة والملزمة التي تنظّم المنافسة السياسية، وتحدّ من اللّجوء إلى العنف وتحافظ على السلم الاجتماعي الأساسي، وبالتأكيد لم تؤدّ الترقيعات الدستورية التي جرت في سورية في العام 2012 إلى أيّ شيء من هذا القبيل أيضا. وقد عانت لبنان من شلل دستوري منهك مماثل منذ عام 2007 وكذا عام 2014 على التوالي، في حين انهارت تماما محاولات بناء أطر ونظم سياسية جديدة كليا في ليبيا واليمن منذ عام 2014. وحتى مصر التي ينظر إليها باعتبارها تملك دولة قوية بصورة خاصة وهذا بالنظر إلى الزخم التاريخي، فلم يعد يحكمها إطار دستوري جدير بالثقة بعد ما لا يقل عن ثلاثة استفتاءات دستورية وحوالي ضعف هذا العدد من الإعلانات الستورية من جانب كل من تولّوا الحكم بشكل متعاقب منذ 2011.

وبغض النظر على نوعية المشاكل التي تعرفها الدولة القطرية العربية، سواء أكانت ذاتية خاصة بكل دولة على حدا، أو كانت موضوعية عامة ومشتركة بين جميع الدول العربية، فإنّ هذه المشاكل يمكن معالجتها لكن ليس بالقضاء عليها فقط مستقبلا وإنما بجب العمل على تفادي الأخطار الناجمة، وهذا لن يتأتى إلاّ من خلال مواكبة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تحدث في المجتمع، فلا يعقل أن تبقى الدولة جامدة ساكنة والمجتمع يتغير ويتحول، لأّنه في هذه الحالة سوف يتولد انفصال بين الدولة والمجتمع وتنعدم الثقة بينهما وفسخ العقد الذي يربط الحاكم بالمحكومين.

الخاتمة:

ما نستنتجه في الأخير هو أنّ الدولة القطرية العربية ولدت ولادة قيصرية لا طبيعية مقارنة بالدولة الغربية الحديثة؛ فهذه الأخيرة كانت نتاج لصيرورة فكر عبر التاريخ، أما الدولة القطرية العربية فهي نتاج لحركة تحرر من الاستعمار الغربي. الشيء الذي جعل بناء الدولة العربية هش ومهّدد بالانهيار في كل لحظة تظهر فيها الأزمات، وفي هذا السياق يمكن القول أنّ هشاشة بناء الدولة القطرية العربية ترجع لما شهدته ومازالت تشهده من أزمات سياسية، مردها بالأساس إلى عوامل تتنافى مع الحداثة السياسية الراهنة وطرق ممارسة العمل السياسي: ونذكر في هذا السياق عاملين أساسيين هما: الفهم الخاطيء للعقيدة الدينية والعصبية القبلية.

بالنسبة للفهم الخاطئ للعقيدة يظهر في أشكال التعصب الديني والتطرف لمذهب أو حزب أو فرقة دينية ....الخ، وهذا ما يؤثر بالسلب على الممارسة السياسية فيؤدي إلى إقصاء الآخر وإذكاء الفتن والحروب الأهلية والقضاء على التعايش المشترك.

أما العصبية القبلية فهي ميراث اجتماعي عربي يتمثل في اعتماد مبدأ العشائرية والانتماء القبلي في ممارسة السياسة، وتسيير شؤون الدولة أي الاعتماد على ذوي القربى ومبدأ المولاة سواء على المستوى الحزبي أو الطائفي أو المذهبي، وهذا من شأنه أن يبعد ويقصي أصحاب الخبرة والكفاءات.

الهوامش:

1- أفلاطون، (1990)، الجمهورية، ترجمة الجيلالي اليابس، موفم للنشر، الجزائر، ص69
2- أفلاطون، (1986)، القوانين، ترجمة: محمد حسن ظاظا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ص201
3- جورج سباين، (1971)، تطور الفكر السياسي،ترجمة: حسن جلال العروسي، دار المعرف، مصر، ص58
4- أرسطو، (1924)، علم الأخلاق إلى نيقوماخوس،ترجمة: أحمد لطفي السيد، دار الكتب المصرية، القاهرة، ج1، ص172
5- أرسطو، (د ت)، السياسة، ترجمة:أحمد لطفي السيد، منشورات الفاخرية بالرياض، دار الكتاب العربي، بيروت، ص210
6- إميل برييه، (د ت)، تاريخ الفلسفة في القرن الثامن عشر، ترجمة جورج طرابيشي، دار الطليعة للطبيعة والنشر، بيروت، ص80
7- نقلا عن، محمد الهزاط، (د ت)، محاضرات في تاريخ الأفكار السياسية، مطبعة وراقة سجلماسة مكناس، ص491
8- هشام غصيب، (د ت)، الديمقراطية من منظور ماركسي، منشورات الوعي الجديد، ص30
9- فرانسيس فوكوياما، (2007)، بناء الدولة، ترجمة مجاب الإمام، مكتبة العبيكان، السعودية، ص37
10- عبد الرحمان ابن خلدون، (2014)، المقدمة، تحقيق: عبد الواحد وافي، ج1، ط1، دار النهضة، مصر، ص803.
11- الماوردي، (1989)، الأحكام السلطانية، تحقيق :خالد الجميلي، دار الحرية، بغداد، ص55
12- عبد الله العروي، (2011)، مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط9،ص154
13- بيليس جون، سميث ستيف، (2004)، عولمة السياسة العالمية، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، ص 42
14- عبد الكافي إسماعيل عبد الفتاح: الموسوعة الميسرة لمصطلحات السياسية، د..ف :د.د.ف، 2003، ص 64

15-تامر كامل محمد الخزرجي،(2004)، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة، ط.1، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ص 134.

16-فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة، مرجع سابق، ص 11.

17-نقلا عن، عبد السلام صغور،(2008)، «بناء الدولة الحديثة في الجزائر: دراسة تقييمية»، أطروحة دكتوراه، كلية الإعلام والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، ص16

18-عامر خضير الكبيسي، (2008)، السياسات العامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ص 4

19-نادية بونوة، (2010)، دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسات العامة ، دراسة حالة الجزائر(1989-2009)، مذكرة ماجستير جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص38

20-فيرل هيدي، (1987)، الإدارة العامة :منظور مقارن، ترجمة :محمد قاسم القريوتي الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص64

21-غسان سلامة، (1987)، المجتمع والدولة في المشرق العربي،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ج.

[22] Hichem Djaït **:** La personnalité et le devenir arabo-islamiques (Paris: éd. Le Seuil, 1974)

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

شهيدة لعموري ، كراش ابراهيم (2022)، **الدولة القُطْرية العربية من التنظير الفلسفي إلى البناء الواقعي** ، مجلة الباحث ، المجلد 14(01)/2022، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة، (ص.ص 329- 338)